

الإصلاحات الاقتصادية بين الفساد المالي والإداري وحوكمة الهيئات المؤسساتية والقانونية والسياسية في الجزائر (1990-2016)

أ. بن سكران البودالي* ، ا. بومدين محمد أمين** ، ط. بوسيف زينب أسماء***

ملخص:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للدول والمجتمعات تلقى اهتماما بالغاً مع مطلع الألفية الثالثة من طرف الباحثين الاقتصاديين كما نستعرضها بالبحث لدينا هنا، لأجل الكشف عن العراقيل والمعوقات، بحيث رغم ما تتمتع به دول الجنوب والعالم الثالث من موارد طبيعية وبشرية ومالية متنوعة تؤهلها إلى تحقيق الرفاهية، ومواجهة الفقر والبطالة، ودوافع التنافسية المحلية والدولية والعمولة في السوق الاقتصادية للدول مثل الجزائر، إلا أن الدراسة الاحصائية والوصفية تؤكد أن أزمة الديون الخارجية والمديونية عرقلت نجاحها وتحقيق أهدافها، بعد استنزاف رؤوس الأموال وعدم جادواها نتيجة سوء التسيير والبيروقراطية والفساد، وتراجع الحوكمة فيها، وبالتالي حتمية اصلاحها الاقتصادي والمالي بحكومة الاداء والقوانين والبرامج لدى الهيئات المؤسساتية والقانونية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: الاصلاحات الاقتصادية، الفساد، الحوكمة، التنمية المستدامة.

تصنيف JEL : Q01- H11- D73-B10

Economic reforms between financial and administrative corruption and the governance of political institutional and legal arrangement in Algeria (1990-2016)

Abstract: *The achievement of sustainable economic and social development received a considerable attention, with the dawn of the third millennium by researchers; in our search here, to detect obstacles and impediments, so despite its southern countries and the third world variety resources of natural, human and financial eligibility to prosperity, poverty and unemployment, and domestic and international competitiveness and the globalization in the economic market of countries such as Algeria; However, the statistical and descriptive study confirms that the debt crisis and stood before her success and achieve their goals, after draining the capital and administrative corruption, bureaucracy and low level of the good governance; Hence the imperative of economic and financial reform pursued through the governance of political institutional and legal arrangements*

Keywords: corruption, bureaucracy, good governance, sustainable development.

* أستاذ محاضر أ، كلية العلوم الاقتصادية- جامعة د. مولاي الطاهر، مخبر إتمام- سعيدة-الجزائر، bbensekrane@yahoo.com

** أستاذ محاضر أ، كلية العلوم الاقتصادية- جامعة د. مولاي الطاهر، مخبر إتمام- سعيدة-الجزائر، Moh.boumediene@gmail.com

*** طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية- جامعة د. مولاي الطاهر، مخبر إتمام- سعيدة-الجزائر، zinebfatiha6@gmail.com

JEL Classification : B10, D73, H11, Q01

1. مقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بقضية الفساد وارتبطت بالكفاءة والفعالية السياسية، وإطلاق الإصلاحات الاقتصادية فترة الثمانينات نتيجة أثارها السلبية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة محليا وعالميا استوجب الأمر التعاون الدولي (حكومات، برلمانات، منظمات غير حكومية، رجال الأعمال، وسائل الإعلام المختلفة والقطاع الخاص) لمواجهتها، و إبداء الاهتمام كبير بإعادة النظر في الترتيبات الحالية لمواجهة الفساد ووضع الاستراتيجيات، حيث يتم تحديثها باستمرار لضمان مواجهة المشكلات الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة، ولم تقتصر هذه الجهود على الدول المتقدمة فحسب بل شملت أيضا الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها ومجتمعاتها من تفشي هذه الظاهرة بصورة أكبر مما تعانيه الدول المتقدمة.

2. محتوى الدراسة

في هذا الجزء لدينا الدراسات السابقة حول اشكالية الحوكمة والتنمية وفعالية الاداء وأهمية الاصلاحات الاقتصادية والمالية (Bourdieu, 1980)، (KRAAY, KAUFMANN, 1980)، و (MASTRUZZI, 2008)، (KRAAY, KAUFMANN, 1999)، و (ZOIDO-LO, 1999)، و (STREN, 2005)، و (Woolcock و Narayan, 1999)، و (DININIO, 1999)، و (SWAIN, 1999)، على اساس ان الفرضية الاساسية ان الحومة شرط اساسي للتنمية المستدامة وبرامج الاصلاح، والفرضية الاخرى المكملة لها أنها بمثابة رأسمال الى جانب باقي اصناف رأسمال المادي والمالي والاقتصادي، وفق منهجية التحليل الوصفي والاحصائي والاستقرائي في الدراسة.

1.2 مفاهيم حول الفساد.

نستعرض بعض مفاهيم الفساد ونخلص في الأخير لتعريف مرتبط بدراسة الرأسمال الاجتماعي & CHINHAMO (SHUMBA, 2007):

- 1973 Waterbury "الفساد هو إساءة استعمال السلطة العمومية لخدمة الأهداف الخاصة"
- Nye 1967 "التصرف المنحرف من الالتزامات الرسمية في الدور العمومي لأجل نظرة خاصة (شخصية - انغلاق عائلي - عصبية خاصة) مالية أو درجات معينة في تعدي اللوائح بممارسات أثرها خصوصي الصنف".
- Alam 1989 "الفساد هو التضحية بالأهداف الأساسية لأعوان... هو تعدي القواعد المحددة لسلوكيات الأعوان وتصرفاتهم (مختلف التعاملات الجزئية)".
- Curzon -1997 "الإغراء بمقاصد خاطئة الاعتبار للتعدي على الالتزامات المتفقة".
- Garner 2004 "أثر فعل شيء ما لغرض اخذ مزايا متعارضة مع الانضباط الرسمي وحقوق الآخرين، الموظف الرسمي يستعمل الموقع أو الوظيفة لحجز أرباح شخصية ، أو شخص ما يتعدى على حقوق الآخرين".
- Neild 2002 "إنتهاكات الشخص العمومي القواعد والالتزامات لغرض مالي او سياسي خاص مريح له".
- مفهوم الفساد لدى البنك الدولي وضع تعريفا للفساد من خلال الأنشطة المندرجة تحته على النحو التالي "أساء استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص" (KAUFMANN & KRAAY)، "وهو يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة كما يحدث عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشوى للاستفادة من السياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار

القواعد والقوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة" (KAUFMANN & KRAAY).

- "The Swedish International Development Cooperation Agency States" هيئة التنمية الدولية السويدية والتعاون تقرر أن الفساد يظهر متى ما كانت "التنظيمات أو الأشخاص تكتسب بالخطأ بواسطة موقعها في الوظيفة وكذلك الدواعي المضرة وغير اللائقة"، والفساد ينتشر داخل الولاية الحكومية متى ما كان الجهاز القانوني، الكتلة المتوسطة و الإدارة العامة هي ضعيفة وغير متطورة".

- OCDE ترى الفساد" هو التعدي الممارس في القطاع العام والخاص" (GURRIA, 2006, p. 5)

- إن من أهم الملاحظات المسجلة على التعاريف السابقة المشار إليها هي أن:
 - الفساد يرجع للاستعمال غير المنضبط للسلطة والمسؤولية المتاحة من طرف المجموعة.
 - الفساد هو الانحراف في تسيير الوظيفة الرسمية لغرض خاص شخصي أو عنصري.
 - الفساد له إرتباط قوي بالقطاع العام فيما يخص السلع العامة والخدمات.
 - الفساد يؤخذ مكان في القطاع العام والقطاع الخاص أي بمعنى سوء استعمال الثقة العامة والمخولة له من طرف المجموعة العامة أو الخاصة.

- الفساد انحراف عن المصالح المحددة وظيفيا، ومخالفة للقواعد العامة والالتزامات المجمع عليها.
 - الفساد يكون على المستوى الجزئي والكلبي، ويكون منظم وغير منظم.
 - ميزة الفساد أنه الأشخاص داخل التأسيسات والتجمعات ومختلف الشبكات هي الأخرى تكون متورطة في سوء استعمال السلطة، الوظيفة والمسؤولية المخولة وإحداث الفساد.
 - هناك تلازم واضح بين الرأسمال الاجتماعي والفساد، حيث الفساد هو انحراف وتعدي في توظيف الرأسمال الاجتماعي العام كون أنه سلعة عامة، نحو تحقيق مصلحة خاصة منحرفة عن أهداف العمل المتعاون وتعادل في توفير الفرص المناسبة والثقة والمعلومة، وفعاليتها لمواجهة الفساد وآثاره.

2.2 تعريف الفساد

إن "الفساد هو التعسف أو مشاركة التعسف في استعمال السلطة، أو المنصب الوظيفي أو ما يتعلق بالموارد والخدمات بالقطاع العام أو الخاص، لغرض مكاسب شخصية أو مخصصة تكون خلاف القواعد والالتزامات"، أو نقول هو إنحراف في "تحويله (أي الرأسمال الاجتماعي الجماعي العام) إلى رأسمال اجتماعي شخصي بوضعه بين يدي العون المكلف، وتخويله السلطة في ذلك للعمل لخدمة المجموعة" (Bourdieu, 1980)

3.2 أنواع الفساد (MARIA & al, 2004, p. 10)

1.3.2 الفساد الكبير الذي يقوم به كبار الموظفين و المسؤولين من الوزراء ورؤساء الدول، وهو ما يخص المستوى الكلبي العلوي الحكومي، وهو ما ينعكس سلبا على الثقة خاصة العامة (STREN, 2005). اتجاه عمل الحكومة الراشدة ومؤسساتها، ويؤثر في هذا المستوى على التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال الاستراتيجيات والبرامج المختارة والمطبقة، وسوء توزيع الموارد والمداخل، وهو ما يؤدي إلى اتساع مجال التفاوت والتهميش وتوسع نطاق دائرة الفقر والبطالة، ويمكن له تدمير اقتصاد الدولة بأكملها، وهناك معايير دولية معينة للصفقات التي تجتذب الفساد الكبير هي حجم الصفقة / التعمية وعدم

مباشرتها / سرعة الحصول على العائد / المدى الطويل البعيد سنتين أو أكثر / وجود الوكيل و لا يتم التعامل مباشرة مع المسؤول الحكومي ومقدم الرشوة مثلا، ولكن يكون هناك وكيل عن المؤسسة المقدمة ووكيل عن المسؤول الحكومي الكبير، وبذلك فان المؤسسة لا تكون قد أقامت علاقة مع متخذي القرارات ولذلك يعتبر استخدام الوكيل في عمليات الفساد في العالم من أكثر العوامل تغذية للفساد الكبير، ويربطه بمفهوم المؤشر الاجتماعي وأنواعه نجد ضعف في شبكات السلطة التي أشار إليها Woolcock وهي شبكات "Linking" (Woolcock & Narayan, 1999) ، وكذلك فعالية المؤشر الاجتماعي من خلال العضوية والمشاركة المدنية.

2.3.2 الفساد الصغير الذي يشمل صغار الموظفين، داخل التراكيب و الأنظمة الحكومية والاجتماعية العامة، وهو التورط فيه على حساب المزايا الصغيرة مقابل تقديم أفضليات الخدمة والفرص المناسبة، وهذا له انعكاسه السلبي على الأعوان الاقتصاديين في خلق التفاوت، وتضييع الفرص ورفع التكلفة في المعاملات وحصول العراقيل للعمليات والوظائف، والفساد الصغير يؤدي إلى إلحاق ضرر بالغ بجودة حياة المواطن اجتماعيا، و إضعاف الثقة و الأمانة والمصدقية لديه إتجاه الآخرين.

4.2 مفهوم الحوكمة وترشيد العمل الحكومي:

إن مفهوم حوكمة أو ترشيد عمل الحكومي يرجع الى تركيب الجهاز الحكومي، أي من خلال المؤسسات المكونة له، ويربطه بالمجتمع المدني، وبالتمنية وتحقيق الرفاهية، حيث الجهاز الحكومي يتألف من ثلاثة أنواع رئيسية للمؤسسات هي على التوالي (STREN, 2005):

- **السياسي الإداري:** المؤسسات السياسية والقانونية التي تهتم بتعزيز حق الدولة والحريات باحترام اللوائح والمبادئ، ووصول المواطنين للعدالة والأمن.

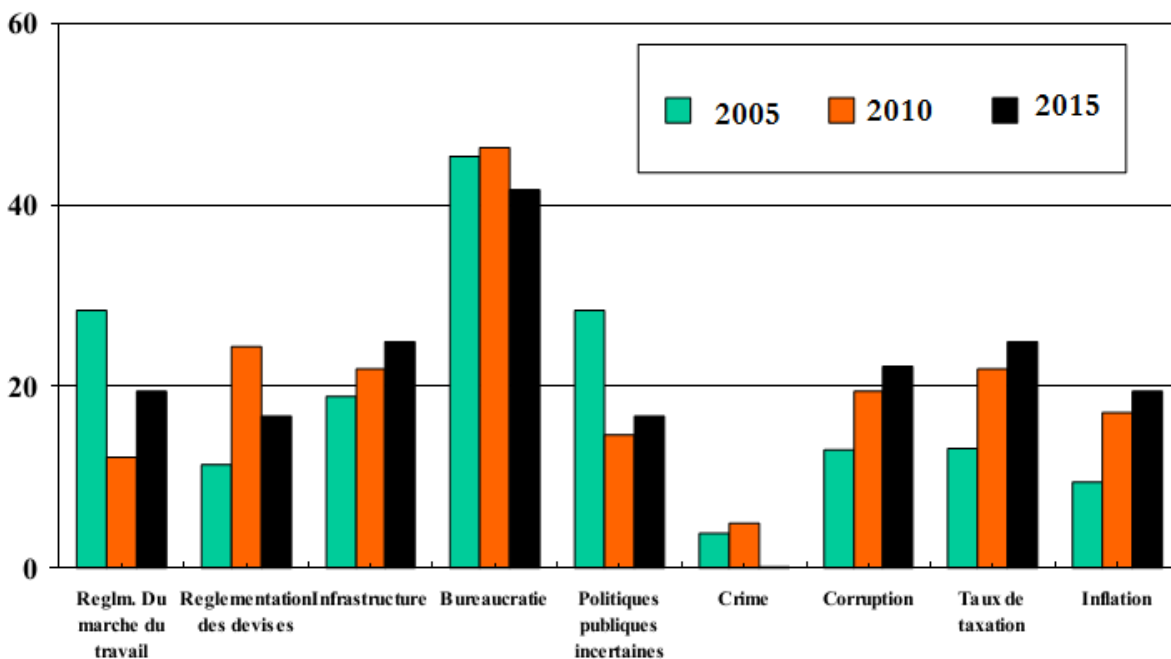
- **الاقتصادي:** المؤسسات الاقتصادية الحكومية، والتي هدفها ضمان العمل الفعال وفاعلية العمل الاقتصادي والتسيير الأمثل للموارد الاقتصادية.

- **المؤسسة المدنية:** مجموع مؤسسات القطاع العام الاجتماعية الخدمائية القاعدية، والتي تحسن نوعية الصحة والتعليم للمواطنين وأيضا مشاركتهم وتدخلاتهم المساهمة في تركيب التنمية.

إن الحاكمة فكرة مستجدة في البحوث الاقتصادية النظرية والتطبيقية، وهو يمثل جيل الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة المعلنة، و"الحوكمة هو مفهوم معقد وغير واضح تماما، معقد لأنه غالبا يتداخل مع "الحكومة"، وغير واضح لأن معناه له دلالة مغايرة" (STREN, 2005) ، لأن الحكومة تعريفها هو "مجموعة التأسيسات، المناهج والتقاليد التي تؤثر على ممارسة السلطة، وضع القرار والطريقة التي المواطنين بواسطتها تلي أصواتهم وتطلعاتهم" (Agence Canadienne de Développement International), (mars 1997), (STREN, 2005) إن مختلف مفاهيم الحوكمة طوّرها البنك الدولي، والتوجه المرکز عليه في ذلك هو أن الحكم الراشد هو شرط للتنمية (الأسواق) التي هي واحد من المحاور القوية في محاربة الفقر، وبالنسبة للبنك الدولي مفهوم الحوكمة هو مرادف لـ "التسيير الجيد للتنمية"، وقد ربط الإشكالية ببرامج التعديل الهيكلي المرتكزة على سياسة طرح الحلول ووضع التقنيات الاقتصادية:

➤ البنك الدولي: "الحوكمة هي الطريقة التي بما تمارس السلطة في تسيير العمومي للموارد الاقتصادية والاجتماعية نحو إحداث التنمية" (WORLD.BANK, 2007, p. 5) ، وبصورة أكثر بيان وتدقيق نقول هي " مجموع المناهج و التأسيسات التي بواسطتها السلطة تصبح ممارسة داخل الدولة، وهذا بالتأكيد يتضمن:

- الآليات التي بها يتم تعيين الشخصية الحكومية والأشخاص، ومتابعتهم وتثبيتهم.
- القدرة والاستطاعة الحكومية في وضع صيغ فعالة وإنجاز البرامج ذات الانطباع.
- الالتزام واحترام المواطنين والولاية للهيئات المؤسساتية (السياسية والقانونية) التي تحكم التعاملات الاقتصادية والاجتماعية بينهم. (KAUFMANN, KRAAY, & ZOIDO-LO, 1999).
- منظمة التعاون والمساعدة لأجل التنمية CAD ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: "الحوكمة هي ممارسة السلطة السياسية وكذلك المراقبة في إطار إدارة موارد المجتمع لأجل أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية" (CAD & OECD, p. 1).
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD قدم تعريف الحكم الراشد بالارتكاز على سبعة من الخصائص الأساسية: وجود "الشرعية السياسية والمساندة، وجود جهاز عدالة ناجعة، التحكم في البيروقراطية، حرية المعلومة والتعبير، التسيير الفعال والناجح للقطاع العام وفي الأخير التعاون مع التنظيمات الاجتماعية المدنية" (PNUD, 1995).
- إن عمل القطاع العام و حوكمته تعتمد بالأساس على مستوى الرأسمال البشري والفكري وأدائه، ويتضح ذلك من خلال كفاءة القوانين والأنظمة، في إطار خدمة التنمية وتسهيل العمليات، من خلال الشفافية في تسيير الأعمال والبرامج الحكومية، إلى جانب ضمان الحريات ومشاركة للمجتمع المدني والتنسيق وتحسين الفاعلية.

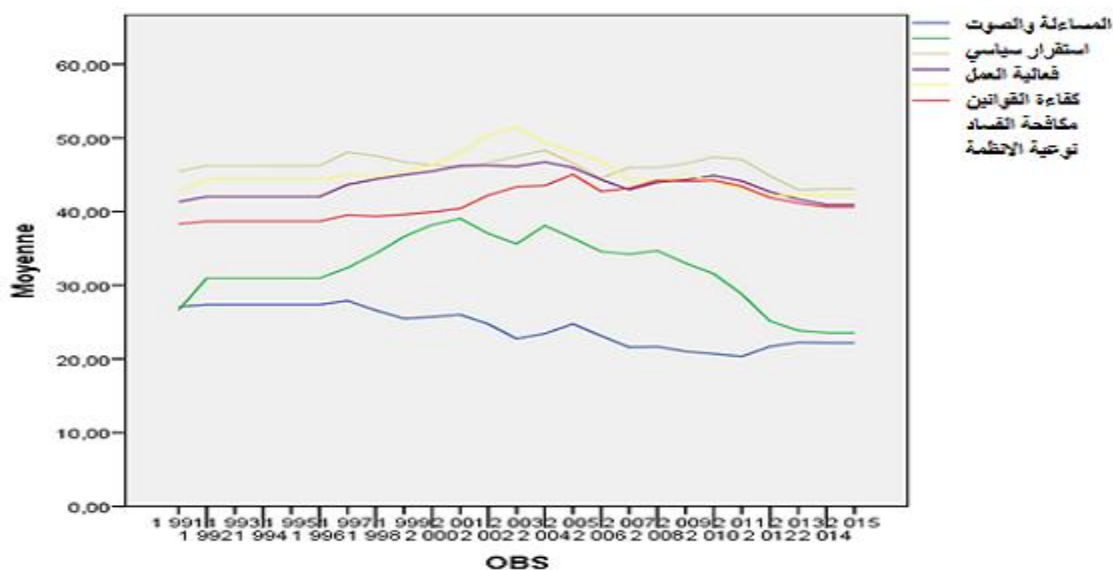


المصدر: (Kaufmann & Edouard, 2003/2015)

الشكل 1: معدل العراويل والبيروقراطية داخل العمل الحكومي امام ممارسة الانشطة وإطلاق المشاريع

5.2 مؤشرات ترشيد العمل الحكومي وحوكمتة (KAUFMANN, KRAAY, & MASTRUZZI, 2008):

- مؤشر الشفافية والمساءلة: يدرس المنهجية التي بواسطتها المواطنين يمكنهم المساهمة في اختيار المسؤولين الحكوميين المتعاملين معهم والمتعاونين، وهو يشمل حرية التعبير والصحافة والمشاركة في صنع القرار.
- مؤشر الاستقرار السياسي: المؤشر يبحث قياس احتمالية نقض المؤسسات الحكومية من خلال إتباع العمل المؤسس أو الانقلاب والفوضى، وهو ما يقدم درجة النضج السياسي والعمل الحكومي.
- مؤشر الفعالية للسلطة الحكومية: يقيم نوعية الخدمة العمومية أي بحث نوعية البيروقراطية، كفاءة العاملين، استقلالية العمل العمومي عن الخصوصيات السياسية ويضع المصادقية الحكومية، وقياس وتطبيق سياسات فاعلة وضمن الخدمة العامة الجيدة.
- مؤشر نوعية الأنظمة: يبحث في معايير المتحكمة في متغيرات السوق، والسياسات والاستراتيجيات المنتخبة من طرف الهيئات السياسية، القانونية والمؤسسية، والتي تتعلق مثلا بالتجارة الخارجية وتنمية الأعمال والقطاع الخاص.
- مؤشر العدالة واحترام الحقوق: قياس درجة الثقة لدى المواطن في اللوائح المعمول بها حول الحقوق والعمل الإجرامي والتسامح، الفعالية والعدالة القانونية والقضائية، ودعم الالتزام بإتجاه العقود والتعاملات، من اجل تأسيس بيئة ملائمة من اللوائح والقوانين العادلة، تؤطر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.
- مؤشر التحكم في الفساد: المفهوم كما تقدم معنا هو تحويل المسؤولية أو السلطة العمومية المخولة للشخص الحكومي إلى أغراض خاصة ومنافع منحازة رغم الترسنة القانونية والأنظمة الرديعة، داخل الأجهزة الحكومية، وعلاقته بالقطاع الخاص .



الشكل 2 : تطور مؤشرات الفساد و الحوكمة في الجزائر 1990-2016

6.2 الأسباب والمظاهر المدعمة للفساد (SWAIN & DININIO, 1999, p. 7) :

1.6.2 السلطة الموسعة: إتاحة مجال واسع من السلطة وعدم تقسيمها وتداولها ووضع الحدود، وعدم التعريف بالخطوط العريضة من الحقوق والواجبات ساعد على تفشي ظاهرة الفساد، فيكون لا بد من حصر المسؤولية من خلال آليات معينة، لعل منها الخصوصية، الحرية، التنافسية التديير وتنافسية في نوعية الخدمات.

2.6.2 المساءلة: يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة، حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات الموجهة لهم وتنفيذ المتطلبات اللازمة منهم وقبول - المسؤولين - التبرير عن الفشل، وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش، المساءلة ترتبط بعناصر أساسية:

- الشفافية في المعلومة والكشف المالي والتقييم وعرض البرامج

- الإشراف والمراقبة من التدقيق الوظيفي، تنصيب المفتش العام /المحقق/عون ضد الفساد، المراقبة القانونية.

- الإجراءات والمراسيم من اللوائح القانونية والانتخاب ومواجهة الإجرام إداريا والقضاء وغيرها.

3.6.2 الشفافية: عامل يشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة حيث تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن، قد يكون لهم دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية لإجراءات واضحة لكيفية صنع القرار، وأثره على التجمع العام، كما تمتلك قنوات إتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة و المسؤولين ووضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور.

4.6.2 مؤشر الشفافية العالمي: لقد أنشأت منظمة الشفافية العالمية مؤشرا دوليا لقياس الفساد داخل مؤسسات القطاع الخاص والعام، تعده كل خمس سنوات يغطي عدد من دول العالم، وتنحصر فيه القيمة بين 0 و 10 درجات، أما الصفر درجة أن الفساد منتشر بالدولة، والتي فيها العمليات والصفقات خاضعة كليا للرشوة والفساد، إما الدولة التي العمليات فيها نظيفة كليا من الفساد لها الدرجة 10، واقتربت دول منهما فنجد نيوزلندا أفضل دول العالم بينما نيجيريا أحرها وبينهما ترتيب الدول، مع المراتب الأولى الدنمارك وبريطانيا و أمريكا واليابان وفرنسا وتركيا والهند، جنوب كوريا وجنوب إفريقيا.

5.6.2 الحوافز ودوافع الفساد المتعددة: دوافع شخصية ومنحازة، حيث نجد مستوى الأجر، وحافز قاعدة الكفاءة، و أداب أخلاقية المهنة، وضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي وتمادي الجهل المفرط وشبح العمالة، والانتماءات العرقية والعائلية و الجهوية المؤثرة، عدم تعادل تساوي الفرص ومناسبتها لدى مختلف الأعوان، وفي الجانب آخر نجد عدم الوفاء بالالتزامات والتوزيع العادل للموارد والاستفادة من الخدمات والحقوق.

6.6.2 الأسباب الاجتماعية: والمتمثلة في تراجع كثافة المؤشر الاجتماعي، من نقص الاطلاع الواعي المدرك، ذلك من خلال تجمع شبكة الروابط العامة وفعاليتها، مشاركة وتأييد التنظيمات المدنية والتجمعات الفاعلة، و إجراء اللقاءات العملية، واجتماعات النقاش مع المسؤولين والنواب وداخل ورشات العمل، والتحقيق الإعلامي الخبير(البحوث العلمية والإعلام الصحفي) في كشف الفساد، وآليات علاجه وبيان خطورته ونتائجه السلبية.

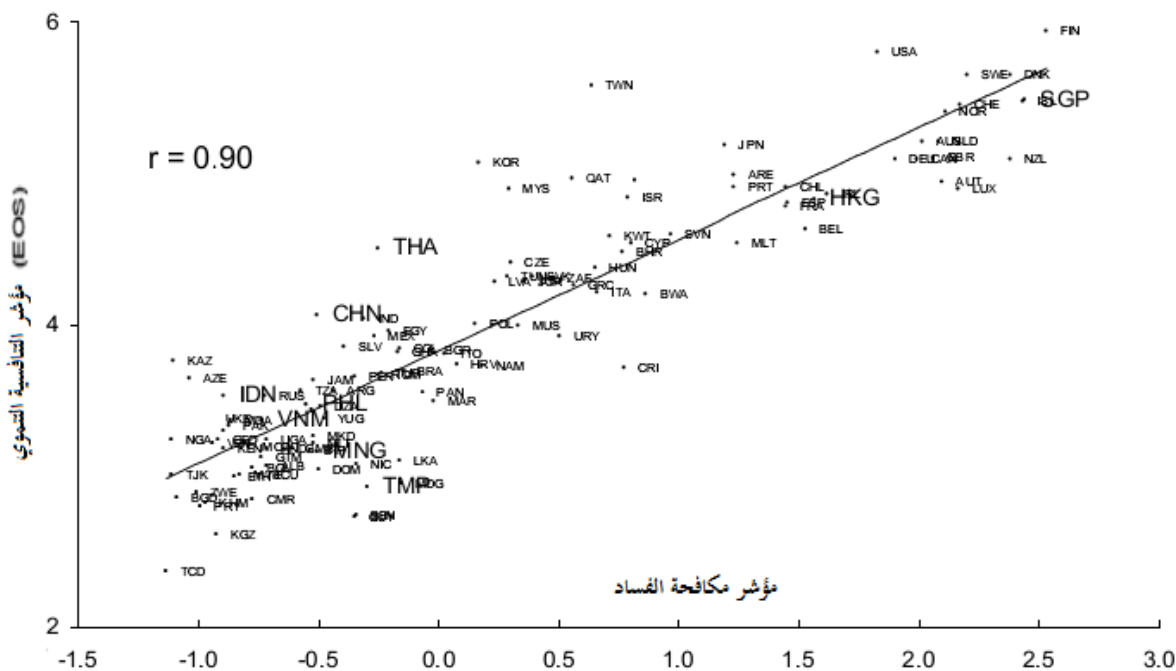
7.6.2 التحكم في استحداث وإلغاء قوانين أو سياسات يتحقق بها مكاسب مباشرة للمسؤولين في الأجهزة الحكومية، وعليه ينتج انخفاض المخاطر المترتبة على الانغماس في سلوك فاسد، فالعقوبة المنصوص عليها في قوانين غالبية الدول النامية لا تشكل ردعا عن ارتكاب الأعمال الفاسدة، ناهيك أن الإشراف الحكومي بعيد وضعيف، والطابع الشخصي على العلاقات الاقتصادية والفضائح المالية، كل ذلك يمكن أن يجعل من الصعب معاقبة الشخص على سوء التصرف إذا كان هناك تصور

عام أن الآخرين بما فيهم المسؤولون الحكوميون والموظفون يفعلون الشيء نفسه، ولا يتعرضون للمساءلة والخضوع للمحاكمة، مما يعني انتشار واسع وفترة انتعاش أطول للفساد، وكذلك احتفاظ الدولة بثروة هائلة من منشآت وممتلكات وموارد طبيعية، وإضفاء المشروعية على سلطتها على مشاريع الأعمال حتى ولو كانت خاصة، مما يعطي المسؤولين الحكوميين سلطات استثنائية وفرص كثيرة للتماس الرشوة ونطاق واسع لنهب الثروة العامة، ويساعدهم تحقيق ذلك إلى جانب الكسب غير القانوني، إن التدخل الحكومي والقيود والقوانين الموضوعية، ومنها قيود التجارة من الرسوم الجمركية على حصص الاستيراد، وقائمة المسموح والمنوع بالاستيراد، والسياسات الصناعية القائمة على المحسوبية، والعلاقات الشخصية مثل الإعانات والاستقطاعات الضريبية، وتعدد قواعد تحديد سعر الصرف، وخطط توزيع النقد الأجنبي وتوفير القروض تحت الرقابة حكومية كلها يصبح لها أثر سلبي حال الضرر بالأعوان.

7.2 الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية للفساد:

- يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة، ويدفع إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى بدل تنمية المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، ويحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات ويفضي إلى معدلات ضريبية متزايدة تجي من عدد متناقص من دافعي الضرائب، ويقلل ذلك بدوره من قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة الأساسية، كما يضعف من شرعية الدولة وسلطتها.
- الفساد يقود إلى التشكيك في فعالية القانون، وفي قيم الثقة والأمانة إلى جانب تهديده للمصلحة العامة، من خلال إسهامه في خلق مسار تعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية.
- تتبدى أهم مخاطر الفساد في تغييرها للحوافز والدوافع السلوكية، بحيث تسود نوع من الأنشطة غير الإنتاجية تشكل شبكة علاقات تحدم الفساد، وتقوم على السعي إلى الربح المنحرف السريع، إلى جانب إهدار جانب من الطاقات الإنتاجية المختلفة من خلال جهود ملاحقة ومتابعة الفساد التي تستأثر بجانب كبير من الموارد.
- يزيد الفساد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات، ويؤثر سلبا على الشريحة الفقيرة من المجتمع، ويزيد من نسبة المهمشين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.
- يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية، ويخلق أبعاد اجتماعية حيث يضعف من النمو الاقتصادي ويشوه ذلك، مما يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع، ويهدد نقل التكنولوجيا، كما يضعف من حوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، وخاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم أو يطلب الموظفون المرتشون نصيبا من عائد الاستثمار، وفي هذا الصدد يعتبر الفساد ضربة ذات طبيعة ضارة ومعيقة للاستثمار مما يرفع التكلفة للمشروعات ويخفض العائد على الاستثمار.
- يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، إذا بيدد السياسيون والمسؤولون المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها، مع الاحتفاظ بسريرتها، ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق اقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة وتتجه إلى الإنفاق بشكل أكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة.
- ترفع الرشوة من تكاليف الصفقات وعدم التيقن في الاقتصاد.
- يضعف الفساد من شرعية الدولة ويمهد لحدوث اضطرابات، وقلقل تهدد الأمن والاستقرار السياسي في الدول النامية.

- يؤثر على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة، ويرفع التكلفة في التعاملات التجارية، ما يشوه ميدان العمل والتعامل و إعاقة الاتصالات الفاعلة.
- تنطوي الرشوة على الظلم إذ أنها تفرض ضريبة تنازلية، تكون ثقيلة الأثر بشكل خاص على التجارة و الأنشطة الخدمية التي تضطلع بها المنشآت الصغيرة.
- يؤثر الفساد على العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية، نظرا لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات، وإحداث ما يعرف التشوهات الاقتصادية، المعيقة للاستثمار والنمو الاقتصادي، حيث يسهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة.
- يعتبر الفساد معوق أساسي للتنمية الاقتصادية، نظرا لعرقلته للاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية، ومساهمته في تفشي عدد من الأمراض الاجتماعية كالبطالة، الفقر وتشتت المجتمع وبروز فوارق اجتماعية وسيطرة قانون القوة... إلى غير ذلك من الأمراض التي تخلفها.
- الفساد له آثار سلبية على التنمية والرفاهية، وعلى مستوى الفقر والبطالة وعلى مستوى الحوكمة وعلى كثافة المؤشر الاجتماعي وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.



المصدر: (Kraay, Kaufmann, & Mastruzzi, 2016):

الشكل 3 : ارتباط وتأثر درجة تنافسية الدول بمعدل مكافحة الفساد (الشفافية)

إن المتمعن في حجم المبالغ المختلصة من قبل القادة الفاسدين الموضحة في الجدول أدناه، يجد أنها تفوق متوسط دخل الفرد بـ 400 مرة، وهذا ما يعني أن ما يختلسه حاكم واحد بإمكانه أن يعيل أكثر من 400 أسرة، ومعناه أن اختلاسات الحاكم الواحد في السنة تتسبب في فقدان 400 منصب شغل أو هو المساهمة في إفقار الشعب، وعلى سبيل المثال تقدر حجم المبالغ المختلصة من قبل الجنرال ابتشا بنيجيرويا خلال الخمس أعوام من حكمه ما بين 2 و 5 مليار دولار أن مبلغ 5

مليار دولار يشكل ما يقارب 10% من الدخل السنوي لنيجيريا من النفط، وعددنا تحليلات لـ 94 دولة تشير أن خفض الفساد إلى 2.038 نقطة على سلم النقطي 10 يؤدي إلى زيادة الاستثمار السنوي 4% للنمو الاعتيادي للإنتاج ويزيد النمو المتوسط للإنتاج للرأسمال بـ 0.5%:

الجدول رقم 1: حجم الأموال المختلصة من قبل بعض القادة الفاسدين مع نهاية القرن الماضي.

متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	القيم المختلصة	الرئيس المسؤؤل	
695 دولار	15 - 35 مليار دولار	الاندونوسي 1967 - 1998	محمد سوهارتو
912 دولار	5 - 10 مليار دولار	الفليبي 1972 - 1986	فرديناند ماركوس
99 دولار	5 مليار دولار	الزائيري 1965 - 1997	موبوتو سيسيسيكو
319 دولار	2 - 5 مليار دولار	النيجيري 1993 - 1998	ساني اباتشا
-----	مليار دولار	الصربي اليوغسلافي 1989 - 2000	سلويدان ميلو سوفيتش
460 دولار	300 - 800 مليون دولار	الهاتي	جون كلود دوفاليه
2051 دولار	600 مليون دولار	البيروني 1990 - 2000	البرتو فوهيميوري
766 دولار	114 - 200 مليون دولار	رئيس الوزراء الاوكراني 1996 - 1997	بابلولا انكو
490 دولار	100 مليون دولار	النيكوراغي 1997 - 2002	ارنولدو اليمان
912 دولار	78 - 80 مليون دولار	الفليبي 1998 - 2001	جوزيف استرادا

المصدر (International. Transparency, 2010/2000/2016)

8.2 آليات مجابهة الفساد وأسبابه

إن النظر إلى الفساد من ضمن نطاق جودة التركيب الاجتماعي بكامل مكوناته ونظام الإدارة العامة والتغيير المؤسساتي، ودعم النزاهة و إيجاد اللوائح الجزائية وأدوات المحاربة هو تشجيع لفعالية القانون، وحماية حقوق الملكية، وحرية المعلومة، وتقاسم السلطة والتنافس السياسي والشفافية بشكل عام وكذلك الآليات التي تسمح للمواطنين بان يكون لهم صوت فعال ودورا مركزيا (SWAIN & DININIO, 1999) :

1.8.2 قوة البيانات والمعلومة والشفافية: تستخدمه البلدان التي تتبنى الإصلاحات البيانات لقياس ومراقبة مدى التقدم في مجال جودة نظام الإدارة العامة وللمساعدة على اتخاذ القرارات في هذا المجال وفيما يتعلق في محاربة الفساد ينبغي منح المزيد من التشجيع لإجراءات تعزيز الشفافية مثل قوانين الحرية المعلومات وإفصاح كبير الرسميين عن ممتلكاتهم علنا وتوفير سجل تصويت البرلمانين المفتوح.

2.8.2 مشاركة المواطن والمجموعات في مكافحة الفساد: لا يمكن لجهود مكافحة الفساد أن تنجح عن طريق أعمال تقوم بها المؤسسات الحكومية فحسب، بل لابد أن يشارك في هذه الجهود المجتمع المدني ووسائل الإعلام والبرلمان والجهاز القضائي والقطاع الخاص، بكل يعطي لكل جهة من هذه الجهات صوتا وقدرة على الفعل، ويمكن إشراك المواطنين على المستوى المحلي للعمل مع بلدياتهم لتحسن نظام الإدارة العامة وضبط الفساد أن تكون فعالة جدا.

3.8.2 السياسة المحلية : تساهم إلى حد هائل في نجاح أو إخفاق أي جهد لتخفيف الفساد، ولا بد من الاعتراف صراحة بالمصالح الخاصة المكتسبة وفهمها وإدراك أن النخب المحلية الخاصة تمارس في بعض الأحيان نفوذا غير مبرر ضد إصلاحات النظام الإدارة العامة، فلكي تنجح الإصلاحات ينبغي أن تكون هناك من ضمن المشهد السياسي المحلي قيادة محلية للتغلب على الضغوط التي تقف في وجه الإصلاحات من أعضاء في القطاعين العام والخاص، ولاشك أن في المضاعفة الجهود الدولية أمر حاسم الأهمية، لكن هذه الجهود لن تنجح دون قيادة وتصميم من داخل البلد المعني نفسه، بمعنى قوة المشاركة الاجتماعية وأدوار المجموعات والمنظمات الاجتماعية والشبكات له أهميته المنتظرة منه، وبخاصة التركيز على العمل الجماعي والتعاون.

4.8.2 المجتمع الدولي : ينبغي على المنظمات الدولية أن تستخلص دروس التجربة، وتقتصر خطوات صريحة ملموسة لتحسين النتائج فالشركات المتعددة الجنسيات تستطيع أن تؤثر كثيرا على النظام الإدارة العامة، والفساد في اقتصاد ناشئ إيجابا أم سلبا لذلك هناك حاجة إلى مجموعة من إجراءات الشفافية لضمان أن يكون التأثير إيجابيا، كذلك فان فرض المزيد من الإفصاح في النظام المصرفي الدولي ومجابهة تبييض الأموال أمران هامان أيضا، كما تدعو الحاجة إلى قيام بلدان مجموعة الثمانية G8 بإعطاء أولوية أعلى لجهود مكافحة الفساد وبرامج المنظمات الدولية المطروحة في هذا الإطار من طرف: OCDE – FMI – BM.

5.8.2 الشفافية المالية: الشفافية المالية شرط أساسي لسلامة السياسة المالية والاقتصادية، فمثلا نشر وثيقة الميزانية، التي يتم عرضها بوضوح في الموعد المناسب يضمني الإلمام على العمليات الحكومية.

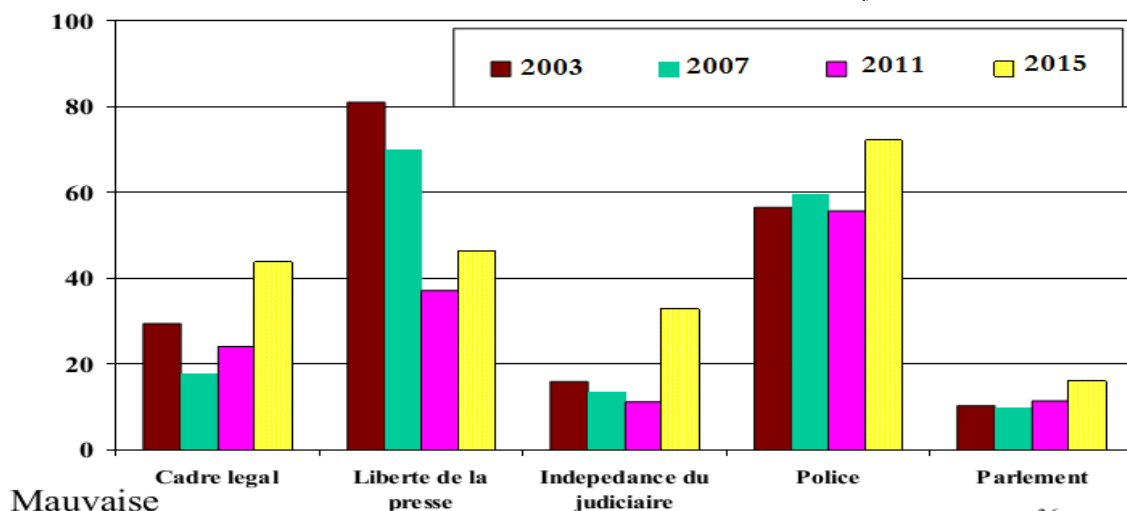
6.8.2 المساءلة: يشكل مبدأ المساءلة قيادا على سلوك القائمين على شؤون السلطة ويلزمهم باحترام حقوق ورغبات المواطنين والأعضاء.

الجدول رقم 2 يوضح تطور مؤشر النزاهة في دول أجنبية وعربية [بين 0 درجة إلى 10 درجات]

السنة ← البلدان ↓	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
فنلندا	8.9	9.0	9.4	9.6	9.6	9.7	9.7	9.7	9.9	10	9,8	9.6	9,48
الدنمارك	9.3	9.3	9.4	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9,8	10	1.0	9,94
نيوزلندا	9.4	9.3	9.4	9.6	9.6	9.6	9.5	9.5	9.4	9,4	9,4	9.4	9,23
كندا	8.7	8.7	8.7	8.5	8.4	8.5	8.7	9.0	8.9	9,2	9,2	9.2	9,1
بريطانيا	7.7	7.7	8.4	8.6	8.6	8.6	8.7	8.7	8.3	8,7	8,6	8.7	8,22
أستراليا	7.9	8.7	8.6	8.7	8.8	8.4	8.8	7.8	8.5	8,3	8,7	7.8	8,86
هونغ كونغ	8.2	8.1	8.3	8.3	8.3	8.0	8.0	8.2	7.9	7,7	7,7	7.5	7,28
أمريكا	7.5	7.3	7.2	7.3	7.6	7.5	7.5	7.7	7.6	7,8	7,5	6.8	7,61
ألمانيا	8.0	7.9	7.8	8.0	8.2	8.2	7.7	7.3	7.4	7,6	8	7.1	8,23
اليابان	7.7	7.3	7.5	7.6	7.3	6.9	7.0	7.1	7.1	6,4	6	6.7	6,57
فرنسا	6.9	6.9	7.3	7.4	7.5	7.1	6.9	6.3	6.7	6,7	6,6	5.3	6,66
تايوان	5.6	5.7	5.2	5.9	5.9	5.6	5.7	5.6	5.9	5,5	5,6	4.6	5,02
إيطاليا	4.3	4.8	5.7	4.9	5.0	4.8	5.3	5.2	5.5	4,6	4,7	5.2	5,03
ج افريقيا	4.7	4.9	5.1	4.6	--	4.6	4.4	4.8	4.8	5	5	5.0	4,95
تونس	4.2	4.4	4.2	4.6	4.9	5.0	4.9	4.8	5.3	5,2	5	4.7	---
الأردن	5.0	5.1	4.7	5.3	4.5	5.3	4.6	4.5	4.9	4,6	4,4	4.2	4
المغرب	3.3	3.5	3.5	3.2	3.2	3.2	3.3	3.7	3.5	4,7	4,1	3.5	3
الصين	3.6	3.6	3.5	3.3	3.2	3.2	3.4	3.5	3.6	3,1	3,4	2.9	2,43
مصر	2.8	2.8	2.9	3.3	3.4	3.2	3.3	3.4	3.6	3,1	3,3	3.4	2
تركيا	4.4	4.6	4.1	3.8	3.5	2.5	3.1	3.2	3.5	3,8	3,6	3.0	3,81
الأرجنتين	2.9	2.9	2.9	2.9	2.8	2.8	2.5	2.8	2.7	3,5	3	2.9	2,81
الهند	3.4	3.4	3.5	3.3	2.9	2.8	2.8	2.7	2.3	2,8	2,9	2.4	2,75
روسيا	2.2	2.1	2.3	2.5	2.4	2.0	2.7	2.7	1.9	2,1	2,4	2.0	2,27
أندونيسيا	2.8	2.6	3.2	2.4	2.2	3.1	1.9	1.9	1.9	1,7	1,7	2.0	2,72
مدغشقر	3.0	3.4	3.4	3.1	2.8	3.4	2.6	1.7	--	---	--	--	---
السعودية	4.3	3.5	2.4	3.3	3.4	3.4	4.5	--	--	--	---	--	2
سوريا	2.6	2.1	2.5	2.9	3.4	2.9	3.4	--	--	--	---	--	4
إيران	1.8	2.3	3.0	2.7	2.9	2.7	3.0	--	--	--	---	--	---
الجزائر	2.8	3.2	3.0	3.1	2.8	2.7	2.6	--	--	--	---	--	3
لبنان	2.5	3.0	2.9	3.6	3.1	2.5	3.0	--	--	--	---	--	1
ألبانيا	3.2	3.4	2.9	2.6	2.4	2.5	2.5	2.5	---	--	2,3	---	---
ماليزيا	4.5	5.1	5.1	5.0	5.1	5.0	5.2	4,9	5.0	4,8	5,1	5.3	5,01

المصدر (International.Transparency, 2010/2000/2016)

7.8.2 إحداهن تحول حقيقي في النظام الاجتماعي بجميع مكوناته وخصائصه لترقية مستوى الاجتماعي كخلاصة لهذا التحول الفعلي، لأن الفساد يضعف من الثقة العامة في المؤسسات وفي قدرتها على الإصلاح الاقتصادي والسياسي كما يؤدي إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي، وخرق فعالية القانون والقواعد العامة.



المصدر (Kaufmann & Edouard, 2003/2015)

الشكل 4 : تقييم المتعاملين الاقتصاديين لنوعية الهيئات المؤسسة المسؤولة - الجزائر 2015/2003

8.8.2 استقلالية القضاء وفعاليته.

9.8.2 الفصل بين السلطات و إقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة.

إن مكافحة الفساد باعتباره احد معوقات التنمية يتطلب توفر إرادة سياسية من قبل صانعي القرار الراغبين في الإصلاح ومنح هامش من الحرية للمؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها الفاعل و المؤثر ومساند للجهود التي تبذلها الحكومات، والرامية إلى محاربة الفساد، وهو المتمثل في كثافة شبكات الاجتماعية وشبكات السلطة «linking»، وان الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من شأنه أن يساهم في تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لمواجهة هذه الظاهرة، وتوظيف المناهج والوسائل الفعالة، وفي صادر للمنظمة الدولية للشفافية يشير فيما يتعلق بالجزائر إلى ما يلي: 75% من المؤسسات الجزائرية التي شملها الاستطلاع حول الفساد نجد أن 6% من رقم الأعمال موجه للعمولات والرشاوى، وقد وضعت المنظمة الجزائر من بين الدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط الأكثر تعرضا لظاهرة الفساد، الجزائر تحتل المرتبة 97 عالميا في انتشار ظاهرة الفساد بمعدل شفافية لا يتجاوز 10/2.7 بعد كل من تونس والمغرب ومصر بمعدلات 5، 2 و 3 على التوالي، ولا يزال يمثل مشكلة كبيرة في غالبية الدول العربية منذ عام 1985 بل تراجع لدى بعضها.

خاتمة عامة

إن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة تحتاج إلى حوكمة رشيدة لمواجهة الفساد الإداري، تتعلق بالاشكالية لدينا محل الدراسة والمتعلقة بالإدارة الحكومية بصفة أساسية، ثم حوكمة منظمات الأعمال ودعم الأداء الاستراتيجي المتوازن لها، وعليه يجب على هذه المؤسسات الاهتمام بموضوع الحوكمة ومدى تطبيقه لما له من دور فعال في تحقيق الأداء الذي هو مضمون الحوكمة. كما يجب نشر فكر الحوكمة بجميع مكوناته المتعلقة بحقوق المساهمين، وتشكيل إجراءات مجلس الإدارة وتشكيل عمليات التدقيق بالمؤسسة، وكذلك الإفصاح والشفافية والمساءلة، مع الدعوة لزيادة الوعي لدى المسيرين لزيادة فعالية حوكمة الشركات.

يتبين لدينا تأكيد الفرضية الاولى أن الفساد له اثر سلبي وعكسي مواجه كليا لإيجابية العمل الحكومي والهيئات المؤسساتية، القانونية والسياسية، ذلك من خلال التوظيف غير العملي للشبكات الاجتماعية والمجموعات والوظائف العامة، ويمتد تأثيره السلبي على كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على الاستثمار والعمل، وعلى توفير السلع العامة والخدمات والاستفادة منها والفرص المتاحة، وعلى توسيع مجال الثقة العامة وعلى الالتزامات والقواعد العامة والقيم المشتركة وفسادها، وعلى تقوية الترابط الاجتماعي والاندماج، والفساد بهذا الشكل له إتصال مباشر بالمستوى الكلي من تعزيز الحكم الرشيد ودعم فعالية الهيئات المؤسساتية، وهو من معايير الدلالة على فعالية تلك الهيئات، ولكن أثر الفساد لا يخفى على المجتمع المدني والسوق، أي أن الفساد يفسد تلك العلاقة المشار إليها بين كل من الوحدات الثلاثة: الحكومة – المجتمع المدني – السوق، بل الفساد يمتد إلى داخل كل وحدة منها وتخريبها في وضعية تعاكس مزايا المؤشر الاجتماعي كليا ودوره العملي، مما يدفعنا مباشرة للبحث في إشكالية الفساد وأثره في ذلك، إن مواجهة الفساد ينبغي أن تكون من المهام المدرجة في أعمال الهيئات المؤسساتية، السياسية والقانونية بصفة أساسية، وبالتوازي مع ذلك تأتي الفرضية المكتملة الاساسية الثانية بحيث يأتي الاستثمار في ترقية القدرات البشرية والاجتماعية والموارد الطبيعية [الرأسمال الاقتصادي والمالي، الاجتماعي والبشري والفكري]، أي أنه مؤشرات الحوكمة والشفافية بمثابة رأسمال اقتصادي الى جانب رؤوس الاموال والموارد المادية والمالية والبشرية، ولا تقل أهمية عنها في تسهيل العمليات وتحقيق الاهداف وخدمة التنمية المستدامة.

المراجع:

- Bourdieu, P. (1980). *Le Capital Social, Notes Provisoires*. PARIS: Actes de la recherche en sciences sociales, Volume.31, L'éditeur de Persée, p.p 2-3.
- CAD, & OECD. *Orientations du CAD sur le développement participatif et la bonne gestion des affaires publiques* ». Paris: DAC et OECD.
- CHINHAMO, O., & SHUMBA, G. (2007). *Institutional Working Definition Of Corruption*. Southern .Africa: Working Paper Series. ACT/1/2007/WPS.
- GURRIA, A. (2006). *L'OCDE Lutte Contre La Corruption*. PARIS CEDEX 16, n°.83916, Imprimé En France: OCDE PUBLICATIONS, 2 rue André-Pascal, 75775.
- International.Transparency. (2010/2000/2016). *Transparency International Commission; www.Transparency.org/cpi/index*. Transparency International Commission.
- Kaufmann, D., & Edouard, A.-D. (2003/2015). *sélectionner parmi 14 contraintes les facteurs les plus problématique pour faire des affaires dans votre pays 2005/2015*. ALGERIE: colloque du Conseil National Économique et Social (CNES).
- KAUFMANN, D., & KRAAY, A. *Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going?* The World Bank, Policy Research Working Paper WPS4370.
- KAUFMANN, D., KRAAY, A., & MASTRUZZI, M. (2008). *Governance Matters Vii: Aggregate And Individual Governance Indicators 1996-2007*. The.WORLD.BANK: Development Research Group Macroeconomics and Growth Team & World Bank Institute Global Governance Program, WPS 4654.
- KAUFMANN, D., KRAAY, A., & ZOIDO-LO, P. (1999). *Aggregating Governance Indicators*., World Bank, Washington: World Bank, Washington, D.C .WPS.No.2195, .
- Kraay, Kaufmann, & Mastruzzi. (2016). *Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996-2016 - Indicateur de contrôle de la corruption* . l' enquête EOS, WEF 2005 – 117 pays.
- MARIA, C. A., & al. (2004). *The Global Programme Against Corruption Un Anti-Corruption Toolkit*. vienna: The Netherlands And Norway, 3rd Edition.
- PNUD. (1995). *Public Sector Management-Governance And Sustainable Human Development*. NewYork: NewYork.
- STREN, R. (2005). *La Gouvernance Dans Le Developpement Urbain*. Université De Toronto-Canada, Ville En Developpement: Centre D'etudes Urbaines Et Communautaires, p.p 67-68.
- SWAIN, D., & DININIO, P. (1999). *A Handbook On Fighting Corruption*. Washington.D.C.20523.3100: Center For Democracy And Governance Bureau For Global Programs, Field Support and Research U.S.Agency for International Development,Washington.D.C.20523.3100.
- Woolcock, M., & Narayan, D. (1999). *Social Capital: Implications for Development Theory, Research, and Policy* . World Bank: World Bank.
- WORLD.BANK. (2007). *Governance And Development*. Washington .WPS.4370: World Bank Institute Global Governance Group and Development Research Group Macroeconomics and Growth Team.